

العدالة الضريبية في التشريع اليمني دراسة مقارنة جبران عبدالله محمد مرعي

الملخص:

يتناول موضوع العدالة الضريبية أوضاع الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلد معين، وبما يقتضيه مبدأ المساواة في توزيع وإعادة توزيع الدخل والثروة القومية، مع ما يترتب على ذلك من انحسار في درجة التفاوت في مستويات المعيشة وفرص الحياة بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة، وعادة ما تؤكد النصوص الدستورية، ومنها الدستور اليمني على هذا المبدأ إلا أن العدالة الضريبية بجميع أنواعها تظل في اطارها النظري، ويختلف تطبيقها من دولة الى أخرى بحسب سياسة كل دولة، وبما تقتضيه المصلحة التي تريد تحقيقها، وليس من المهم أن تكون الضريبة مقابل المنفعة المقدمة من الدولة، فمن خصائص الضريبة انها تُدفع دون مقابل لكن تظل الدولة ملزمة بتطبيق العدالة الاجتماعية والضريبية لجميع المواطنين، وذلك استناداً على مبدأ المقدره على الدفع بغض النظر عن المنافع المتحصل عليها.

الكلمات المفتاحية: العدالة الضريبية، العدالة الاجتماعية، توزيع الثروة، مبدأ المساواة.

Abstract

The topic of tax justice addresses the economic and social conditions in a given country, in accordance with the principle of equality in the distribution and redistribution of income and national wealth, along with the resulting reduction in disparities in living standards and life opportunities among different social classes and groups. Constitutional texts, including the Yemeni Constitution, usually emphasize this principle. However, tax justice of all types remains largely theoretical, and its implementation varies from one country to another depending on each state's policy and the interests it seeks to achieve. It is not necessary for a tax to be a direct exchange for benefits provided by the state. One of the characteristics of tax is that it is paid without compensation, yet the state remains obligated to apply social and tax justice for all citizens, based on the principle of the ability to pay, regardless of the benefits received.

Keywords: Tax justice, Social justice, Wealth distribution, Principle of equality.

المقدمة

تُعَدُّ العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة، إذ تمثل الإطار القيمي الذي يضمن التوازن بين الحقوق والواجبات، ويعزز مبدأ المساواة والإنصاف بين أفراد المجتمع في دفع الضريبة، وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية متزايدة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، وما أفرزته من تفاوتات اجتماعية واضحة أثرت في فرص الأفراد في التعليم والعمل والصحة والمشاركة المجتمعية. ومن هنا، أصبحت العدالة الاجتماعية هدفاً تسعى إليه الدول والمؤسسات بوصفها شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة. لا تقتصر العدالة الضريبية والاجتماعية على بعدهما النظري، بل تمتد إلى ممارسات وسياسات عملية تهدف إلى تقليص الفجوات الاجتماعية وضمان توزيع عادل للموارد. وتبرز في هذا الإطار نظرية تطبيق العدالة الاجتماعية التي تسعى إلى تحويل المبادئ المجردة للعدالة إلى آليات واقعية قابلة للتنفيذ داخل النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويكتسب هذا الموضوع أهميته من كونه يعالج العلاقة بين الفكر النظري والتطبيق العملي، ويبحث في مدى قدرة المجتمعات على تجسيد العدالة الاجتماعية والضريبية في الواقع المعيشي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الفجوة القائمة بين التنظير للعدالة الاجتماعية وتطبيقها العملي داخل المجتمعات، حيث تشير العديد من الدراسات إلى استمرار مظاهر اللامساواة الاجتماعية والضريبية رغم تبني مبادئ العدالة في الدساتير والتشريعات. وعليه، يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تسهم نظرية تطبيق العدالة الضريبية والاجتماعية في تحقيق الإنصاف الاجتماعي والحد من التفاوتات داخل المجتمع؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية، أبرزها: ما مفهوم العدالة الاجتماعية وأبعادها الأساسية؟ وما هي أبرز مبادئ نظرية تطبيق العدالة الضريبية الاجتماعية؟ والتحديات التي تواجه تطبيقها؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في بعدين اثنين: الأهمية العلمية، إذ يساهم البحث في إثراء المعرفة النظرية المتعلقة بمفهوم العدالة الضريبية والاجتماعية ونظريات تطبيقهما، وربط الجوانب الفلسفية بالتحليل الاجتماعي، والأهمية العملية، إذ يسلط الضوء على قضايا اللامساواة والتهميش، ويبرز دور كلاً من العدالة الضريبية والاجتماعية في تحقيق الاستقرار والتماسك المجتمعي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى توضيح مفهوم العدالة الاجتماعية وأهم أبعادها، والتعرف على الأسس النظرية لتطبيق العدالة الضريبية الاجتماعية، وتحليل دورها في الحد من الفوارق الاجتماعية، وإبراز التحديات التي تواجه تطبيقها في الواقع العملي، والتأكيد على أهمية تبني سياسات عملية لتحقيقها.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف مفهوم العدالة الاجتماعية وتحليل أبعاده النظرية والتطبيقية، مع الاستعانة بالمراجع العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة. كما يتم تحليل الأفكار والنظريات التي تناولت العدالة الاجتماعية بهدف الوصول إلى فهم أعمق لكيفية تطبيقها في المجتمع.

تقسيم البحث

تم تقسيم البحث إلى مبحثين اثنين:

المبحث الأول: مفهوم العدالة الضريبية.

المبحث الثاني: نظرية تطبيق العدالة الضريبية.

المبحث الأول:

مفهوم العدالة الضريبية:

نظراً لأهمية مبدأ العدالة الضريبية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية سوف يتم التركيز في هذا المبحث على أهم المفاهيم العامة المتعلقة بالعدالة سواء على المستوى الاجتماعي أو الضريبي، ومن ثم تناول أهم التشريعات الدستورية المتعلقة بالعدالة الضريبية.

المطلب الأول: مفهوم مبدأ العدالة الاجتماعية

قبل الحديث عن العدالة الاجتماعية لا بد من الإشارة إلى أهم التعريفات المتعلقة بالعدالة عموماً، ومن ثم تناول العدالة الاجتماعية والضريبية.

الفرع الأول: تعريف العدالة

أولاً: العدالة لغة: العدل ضد الجور، يقال عدل عليه القضية فهو عادل والعدالة وصف بالمصدر معناه ذو عدل: قال تعالى (واشهدوا ذوي عدل منكم)^١ ويقال رجل عدل، ورجال عدل، وامرأة عدل، ونسوة عدل، كل ذلك على معنى رجال

^١ (سورة البقرة من الآية (٢٨١))

ذو عدل ونسوة ذوات عدل وتعديل الشيء تقويمه، يقال عدلته فاعتدل أي قومته فاستقام وتحمل ايضاً معنى الانصاف فهي نقيض الظلم والجور فيقال بسط الوالي عدله ومعدلته وفلان من اهل المعدلة أي من اهل العدل^٢.
ثانياً: العدالة اصطلاحاً: هي صفة راسخة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة.

والعدالة في جوهرها: إعطاء كل ذي حق حقه وفقاً لمبدأ (تكافؤ الفرص) بين المواطنين كافة بغض النظر عن أي اعتبارات تتعلق بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية او باعتقاداتهم المذهبية او الدينية او السياسية والعدل هو الانصاف. وللعدالة مفهومان أحدهما مطلق والآخر نسبي^٣، فالمفهوم المطلق لا يتغير باختلاف الزمان والمكان فهي قيمة عليا تشمل جميع القيم والمفهوم النسبي يختلف من مجتمع الى آخر بل يختلف من طائفة الى أخرى داخل المجتمع الواحد وداخل الفئة الواحدة وتقوم العدالة على المساواة والعمومية^٤.

وعرفها بعض من رجال الفقه بأنها: هي شعور غريزي يدفع الى اختيار أفضل الحلول وأكثرها اتفاقاً مع النظام القانوني القائم، فهي تلك القواعد القائمة الى جانب قواعد القانون الوضعي والمؤسسة على وحي العقل والنظر السليم وروح العدل الطبيعي بين الناس والتي ترمي الى تعديل قواعد القانون او الحلول مكانها^٥.

الفرع الثاني: تعريف العدالة الاجتماعية:

تُعرف العدالة الاجتماعية بأنها تكافؤ الفرص بين افراد الشعب وفئاته دون تمييز أي توفير المناخ الذي يسمح بأن يكون لدى كل مواطن وكل فئة الفرصة نفسها المتاحة للآخرين وبذلك يشعر كل مواطن بأنه يحصل على نصيبه العادل من السلع والخدمات او هي نشاط تقوم به الدولة وتهدف الى تصحيح الآثار السلبية لتركز الدخل في ايدي بعض الفئات الاجتماعية بسبب التوزيع الاولي وصولاً الى النمو الاقتصادي المنسجم وقد تستهدف به الشأن الاجتماعي في تقليل التفاوت بين الطبقات^٦.

٢) حسام عبد العزيز هلال محمد: الدور الاجتماعي للضريبة، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، مقدمة الى قسم الاقتصاد والمالية ، جامعة بنها ، مصر ٢٠١٨م، ص(١٤١).

٣) حسام عبد العزيز هلال محمد: نفس المرجع ص (١٤٤).

٤) عبد الله الصعيدي: دور الضرائب على الدخل في مصر في تمويل الانفاق العام بمصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠، (١٧٠).
وبحسب المادة (٢/١٣) من القانون المصري أعفى من أداء الضريبة ما يستقطع في قوانين التأمين الاجتماعي، والتأمينات الخاصة التي تنشأ طبقاً لقانون الصندوق الاجتماعي وأحكامه رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥م.

٥) حسام عبد العزيز محمد: مرجع سابق ص (١٤٤).

٦) حسام عبدالعزيز جمال محمد: مرجع سابق ، ص (١١٩) ، وإبراهيم بدر شهاب معجم مصطلحات الإدارة العامة ، دار البشير ومؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، عام ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، ص (٢٢٢).

وعرفها البعض بانها نقيض الظلم الاجتماعي وأنها ترتبط بنظام القيم وفكرة الحق وهي على هذا ترتبط بالنسق الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الذي نتناول فيه مضمون العدالة الاجتماعية في مجتمع اقطاعي تختلف بالتأكيد عنها في مجتمع رأسمالي واشتراكي والملاحظ هنا ان العدالة الاجتماعية استخدمت بمعان متعددة جعلت منها مصطلحا مطاطا له أكثر من دلالة^٧.

فيما يتعلق بتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية يشمل العمل بهذا المبدأ نقطتين رئيسيتين هما:

أولاً: ضمان حد أدنى من الدخل (حد الكفاية) لكافة افراد المجتمع في المستوى اللائق للمعيشة وليس فقط حاجيات الحياة الضرورية لبقائه على قيد الحياة او ما يعرف (بحد الكفاف) أي الحد الأدنى للمعيشة، يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه (إذا اعطيتم فأغنوا)، ويقول أيضا (تقدير العطاء معتبر بالكفاية).

ثانياً: مواجهة أي تفاوت في مستويات الدخل والثروة داخل المجتمع وتقليل الفجوة في مستويات الدخل، يقول الله تعالى (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)^٨.

من تلك التعريفات والمفاهيم للعدالة الضريبية يمكننا القول ان العدالة هي شعور كامن في النفس يكشف عنه العقل السليم ويوصى به الضمير المستنير ويهدف الى إعطاء كل ذي حق حقه دون الجور على حقوق الاخرين وهي عبارة أيضاً عن مفهوم أخلاقي يقوم على الحق والعقلانية والقانون والانصاف وتعد العدالة من السمات الرئيسية في أي مجتمع متحضر.

المطلب الثاني: التعريف التشريعي للعدالة الضريبية:

في القوانين الوضعية المنظمة للسياسة الضريبية وجباية تحصيلها لم نجد أي تعريف قانوني صريح للعدالة الضريبية سواء في الشرائع القديمة او الحديثة على اختلاف مشاربها، الا انها في الواقع مصدرها واحد وهو العقل واحساس العدالة في النفس غير ان هذا المصدر الفريد قد تنوعت صورته بتنوع الشعوب^٩، وسوف تتم الإشارة إلى تعريف العدالة الاجتماعية في التشريع اليمني، والتشريعات المقارنة.

^٧ وعرفت العدالة الاجتماعية بأنها مجموعة من الاتجاهات (التوضيحية او التنظيمية) تهدف مع بعضها البعض وعلى مستوى نظام ما وامام الري العام الى التوزيع العادل للنتاج المتزايد والى التوازن الصحيح بين العلاقات الاقتصادية.

^٨ سورة الحشر الآية (٧)

^٩ وقد ذهب البعض الى القول: إن قاعدة العدالة هذه من اهم قواعد فرض الضريبة على مدار الزمن وفي مختلف التشريعات الضريبية وكان لها مفهوماً قديماً مهجوراً يتمثل في ان الضريبة يجب ان تفرض بسعر نسبي واحد وليكن ١٠٪ يطبق على الجميع أي كافة المواطنين في الدولة أي تحقيق المساواة بين المواطنين وذلك من منطلق ان جميع أعضاء الجماعة متساوون امام القانون اما المفهوم الحديث للعدالة الضريبية فهو يختلف تماماً عن المفهوم السابق لها اذ انه يعمل على تحقيق العدالة فعلاً بين الناس مؤكداً على فكرة التضامن الاجتماعي بين افراد المجتمع الواحد وهي التي على أساسها يبرر فرض الضريبة وينطلق هذا المفهوم من فكره او معنى بسيط هو ان المساواة المقصودة

الفرع الأول: تعريف العدالة الاجتماعية والضريبة في التشريع اليمني:

يُعد الدستور اليمني أعلى هرم النظام القانوني للدولة، القواعد الدستورية التي يتضمنها الدستور هي التي ارتضاها افراد المجتمع لتنظيم شؤونهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبناءً عليه فإنه يجب ان تخضع له سائر القوانين الأخرى ولأوامره ونواهيته ومن ضمنها القانون الضريبي، وفي ذلك يمكن الإشارة ان الدستور اليمني قد نص على بعض القواعد والاسس المتعلقة بالضريبة ومنها ما جاء بنص المادة (١٢ / ١) "على ان يراعى في فرض الضرائب والتكاليف العامة مصلحة المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين"^{١٠}.

بهذا النص الدستوري يتبين أن تحقيق العدالة الاجتماعية في تحصيل الضرائب يجب ان تكون عادلة بين المكلفين بدفعها وان يكون تنفيذ وتطبيق العدالة الضريبية على الجميع بدون استثناء او تميز، بالمساواة، طبقاً لقواعد العدالة الضريبية، إذا صح القول، لأنه لا يمكن الجزم أن قواعد العدالة الضريبية التي هي جزء من العدالة الاجتماعية تُنفذ على ارض الواقع العملي طبقاً لتلك القواعد والاسس القانونية.

الفرع الثاني: تعريف العدالة الاجتماعية والضريبة في التشريعات المقارنة

أكدت بعض الدساتير العربية والأجنبية على مبدأ المساواة الاجتماعية تحقيقاً للعدالة، وان المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساويين بالحقوق والواجبات العامة، ولما كانت العدالة الضريبية هي جزء من العدالة الاجتماعية فأن القوانين والتشريعات الضريبية في جميع الدول تعمل على تحقيق العدالة الضريبية، وذلك بحسب السياسة الضريبية المعمول بها في تلك الدول، وقد وردت النصوص الدستورية بصيغ متشابهة وتتضمن المفهوم نفسه للعدالة.

ورد النص في الدستور المصري على أنه: "يهدف النظام الضريبي وغيره من التكاليف العامة الى تنمية الموارد للدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، ولا يكون انشاء الضرائب العامة او تعديلها او الغائها الا بقانون"^(١١)،

بين المواطنين هي المساواة في التضحية وليست المساواة الحسابية. انظر: عبدالهادي مقبل: مرجع سابق، ص (٥، ٦)، وعبد الله الصعيدي: مرجع سابق، ص (٦٥)، ومؤيد جميل محمد ميالة مرجع سابق، ص(٤٤).
١٠ وعمومية العدالة تعني ان المساواة للبعض فقط بل مساواة للجميع، انظر: حسام عبدالعزيز هلال محمد: مرجع سابق، ص(١٤٣)،
ومحمد علي عواض الحرازي: مرجع سابق، ص (٣٨).

^{١١} حسام عبد العزيز هلال محمد: مرجع سابق، ص (١٢٠).

وكذلك دساتير الدول العربية الأخرى، منها: الدستور العراقي^{١٢}، والدستور السوري^{١٣}، والإماراتي^{١٤}، والدستور التونسي^{١٥}، والدستور الكويتي^{١٦}، والدستور الفرنسي^{١٧}.

المبحث الثاني: نظريات تطبيق العدالة الضريبية

تُعد نظريات العدالة الضريبية تعد من أهم الأسس التي يقوم عليها النظام الضريبي الحديث، إذ تهدف إلى توزيع العبء الضريبي بين أفراد المجتمع بصورة عادلة ومنصفة، وتتعلق هذه النظريات من مبدأ أن كل فرد يجب أن يساهم في تمويل النفقات العامة للدولة بما يتناسب مع قدرته المالية، دون تمييز أو تعسف، وتسعى العدالة الضريبية إلى تحقيق التوازن بين مصلحة الدولة في تحصيل الإيرادات، وحق المكلفين في عدم تحميلهم أعباء تفوق طاقتهم، بما يساهم في تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: نظرية المنفعة :

تقوم نظرية المنفعة على أساس أن العدالة تُبنى على المنفعة أي يكون النظام الضريبي عادلاً في الدولة عندما يتقاضى المكلف منفعة تعادل ما يدفعه للدولة والقصد هنا منفعة شخصية، إلا أن هذه النظرية لم تصمد طويلاً أمام الانتقادات التي وجهت لها لسببين، هما:

- انها تخالف مفهوم الضريبة وطبيعتها القانونية فالمكلف عندما يدفع الضريبة المستحقة عليه انما يدفعها من باب التضامن الاجتماعي في الدولة وليس الحصول على منافعها.
- صعوبة تحديد المنفعة التي يحصل عليها الفرد نتيجة قيام الدولة بوظائفها^{١٨}.

المطلب الثاني: نظرية القدرة على الدفع :

ترتكز هذه النظرية على أساس أن على المكلف المشاركة في الأعباء العامة للدولة على أساس المساواة في التضحية، وأن الضريبة تفرض حسب أحوال المكلف المالية والاجتماعية^{١٩}، أما العدالة الاجتماعية فهي تقوم على أساس التوزيع

^{١٢} الدستور العراقي لسنة ١٩٧٠م، المادة (١٩).

^{١٣} الدستور السوري لعام ١٩٧٣، المادة ٤.

^{١٤} دستور الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١، المادة رقم (١٤).

^{١٥} الدستور التونسي لعام ١٩٥٩، المادة رقم (٦).

^{١٦} الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢، المادة رقم (٢٩).

^{١٧} من الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨، المادة رقم (٢).

^{١٨} مؤيد جميل محمد مباله: مرجع سابق، ص (٤٢).

العادل للدخل القومي بين طبقات المجتمع المختلفة والتي شاركت في إنتاجه بين مختلف الافراد في كل طبقة، وهذا لا يعني المساواة في توزيع الدخل بشكل مطلق، وحتى في الدول الاشتراكية لا يوجد مثل تلك المساواة وانما المقصود هنا التفاوت النسبي بين دخول الافراد لان التوزيع العادل للدخل بين طبقات المجتمع يعتبر من اهم مبادئ العدالة الاجتماعية. لمزيد من المعرفة لما ذهب اليه نظرية المنفعة ونظرية القدرة على الدفع يرى البعض^{٢٠} إن الفقه المالي الحديث توسع في مفهوم العدالة الضريبية عندما أولى اهتماماً لتطبيقات هذا المفهوم من خلال مبادئ العمومية الشخصية والعمومية المادية حيث يقتضي الأول وجوب فرض الضريبة على جميع الأشخاص في الدولة مادام هؤلاء قد ارتبطوا بها بإحدى الروابط المبررة للالتزامهم بالضريبة، اما المبدأ الثاني فأن تطبيقه يعني ضرورة قيام الدولة بغرض سيطرتها الضريبية على الأموال والعناصر المادية الخاضعة لسياستها ما دامت شروط فرض الضريبة متحققة ومادام القانون الضريبي لم ينص صراحة على استثناء بعض منها.

يقتضي مبدأ القدرة على دفع الضرائب أن يقوم التوزيع العادل لعبء الضرائب على أساس مقدرة الممول على دفعها، أي أن يرتبط ما يتحمله كل ممول من المدفوعات الضريبية على أساس هذه القدرة، ويتوقف توزيع عبء الضرائب على هذا الأساس على التضحية في الرفاهية الاقتصادية التي يتحملها دافعو الضرائب^{٢١}.

يعبر مبدأ القدرة على دفع الضرائب بطريقة غير مباشرة من مبادئ التضحية؛ لأن المقدرة على دفع الضرائب هي القدرة على تحمل التضحية الناتجة عن دفعها، ولهذا فإن تبرير التصاعد الضريبي يقتضي التذليل على أن قدرة الفرد على تحمل عبء الضرائب تزيد بنسبة أكبر من نسبة زيادة دخله، أي شعوره بالتضحية بدفع جنيته واحد كضريبة يقل بنسبة أكبر من نسبة زيادة دخله^{٢٢}.

مما ذكر في بعض الدساتير وكذلك في الدستور اليمني يمكن القول إن العدالة الضريبية بجميع أنواعها موجوده في الاطار النظري، وأما في الجانب التطبيقي يختلف تطبيقها من دولة الى أخرى بحسب سياسة كل دولة وبحسب المصلحة التي تريدها تلك الدول، حتى وان كانت مخالفة للدساتير والقوانين^{٢٣}.

١٩) عبدالله الصعدي: مرجع سابق، ص(٧٢)، ومؤيد جميل محمد مباله: نفس المرجع، ص (٤٣).

٢٠) عبدالله الصعدي: مرجع سابق، ص (٤١)، وفوزي السيد سلمان الخوري مرجع سابق ص(١٠٣)، عبدالله حسين بركات: مرجع سابق، ص(٥٧).

21) Margaret Wilkinson, Taxation, Macmillan, London, 1992, p. 17

22) Graham C. Hockley, Public Finance an Introduction, op cit, p. 140

٢٣) وقد تناولت اغلب دساتير الدول الضرائب، في الوقت الذي اكدت فيه، يدخل في اطار السيادة السياسية للدولة، وان الغاء او تعديل هذه الضريبة يجب ان يكون في اطار القانون، وفي القرن التاسع عشر شهد جدلاً كبيراً بين نظريات فرض الضريبة، منها ما اعتبر بان الضريبة مسندة الى العلاقة التعاقدية ومنها معتبر فرض الضريبة واجب وطني (انظر مؤيد جميل محمد مباله. مرجع سابق، ص(١٢)

بموجب نظرية المنفعة، أو مبدأ المنفعة لتطبيق العدالة الضريبية يجب ان يخضع الأشخاص للضريبة بذات نسبة المنافع التي يحصلون عليها من خدمات الحكومة، وعلى هذا لو كانت خدمات الحكومة أكثر فائدة وأعظم نفعاً للأغنياء عنها للفقراء فتنطبق العدالة الراسية بذلك مما يتطلب استخدام الضريبة التصاعدية، أما لو كانت خدمات الحكومة أكثر نفعاً للفقراء عنها للأغنياء فالضريبة التنازلية هي الوسيلة المثلى لتحقيق العدالة الراسية، أما اذا تساوت المنفعة الملقاة من الحكومة بالنسبة للأغنياء والفقراء على حد سواء فان الضريبة النسبية هي التي تحقق العدالة الراسية.

بالنسبة لنظرية المقدر على الدفع أو مبدأ المقدر فهي تعني مقدر الممول على الدفع بغض النظر عن المنافع المتحصل عليها فالممول الذي لديه قدرة عالية على الدفع يتوجب عليه ان يدفع الضريبة المفروضة عليه حسب القانون شريطة ان تكون عادلة^{٢٤}.

ليس بالضرورة ان تكون الضريبة مقابل المنفعة المقدمة من الدولة فالدولة ليست ملزمة بذلك لان من خصائص الضريبة انها تدفع للدولة بدون مقابل لكنها ملزمة بتطبيق العدالة الاجتماعية لجميع المواطنين وكذلك تطبيق العدالة الضريبية على المشمولين بالضريبة وتحقيق مبدأ المساواة الاجتماعية والضريبية، طبقاً للشرع والدستور والقوانين المالية والضريبية يجب ان تلتزم به الدولة.

الخاتمة :

خلص هذا البحث إلى أن العدالة الضريبية تمثل أحد الأسس الجوهرية التي يقوم عليها النظام الضريبي المعاصر، لما لها من أثر مباشر في تحقيق التوازن بين متطلبات التمويل العام وحماية حقوق المكلفين. وقد أظهر التحليل أن العدالة الضريبية لا تقتصر على المساواة الشكلية في فرض الضريبة، وإنما تمتد لتشمل المساواة الموضوعية التي تراعي الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين المكلفين، وذلك استناداً إلى مبدأ القدرة على الدفع. كما بين البحث أن نظرية تطبيق العدالة الضريبية تتطلب إطاراً تشريعياً واضحاً وإدارة ضريبية كفؤة تضمن التطبيق السليم للنصوص القانونية بعيداً عن التعسف أو التمييز، بما يعزز الثقة في النظام الضريبي ويسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

٢٤) اما فيما يتعلق بالأخذ بالضريبة التصاعدية كما ذهب جانب من فقهاء المالية العامة الى تبرير الاخذ بها لتحقيق العدالة الاجتماعية فكان ذلك وفقاً لعدة نظريات منها:

نظرية المنفعة الحدية، ٢ - نظرية المساواة في التضحية. ٣ - نظرية تصاعدية حجة ذات طابع اجتماعي، ٤- النظرية في تدرج الحاجات العامة، ٥- النظرية في زيادة قوة الإنتاج، ٦ - نظرية التدخل الاجتماعي والاقتصادي، وقد وجهة انتقادات للعديد من شكك النظريات، انظر المزيد من الاطلاع، بسام عبدالعزيز هلال محمد: مرجع سابق، ص (٢٤٦-٢٥٣)، والذي يهمننا في هذا الموضوع هو نظرية تطبيق العدالة الضريبة والتي أشرنا اليه في سياق هذا المبحث.

النتائج:

أسفر البحث عن جملة من النتائج العلمية، يمكن إجمالها فيما يأتي:

1. تُعد العدالة الضريبية مفهوماً مركزيًا في الفكر المالي والضريبي، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بمبادئ المساواة والقدرة على الدفع واليقين الضريبي.
2. إن التطبيق الفعّال لنظرية العدالة الضريبية يساهم في تعزيز الامتثال الضريبي الطوعي وتقليص مظاهر التهرب الضريبي.
3. يؤدي غياب العدالة الضريبية أو ضعف تطبيقها إلى الإخلال بالتوازن الاجتماعي والاقتصادي، وزيادة الشعور بعدم الإنصاف بين المكلفين.
4. تتوقف فعالية العدالة الضريبية على وضوح التشريعات الضريبية واستقرارها، إضافة إلى كفاءة الأجهزة المكلفة بتنفيذها.
5. إن مراعاة البعد الاجتماعي في السياسة الضريبية يشكّل عنصراً أساسياً في تحقيق العدالة الضريبية والتنمية المستدامة.

التوصيات

في ضوء النتائج المتوصل إليها، يوصي البحث بما يلي:

1. ضرورة إعادة النظر في التشريعات الضريبية بما يضمن اتساقها مع مبادئ العدالة الضريبية ومتطلبات الواقع الاقتصادي.
2. اعتماد هيكل ضريبية تصاعدي تراعي مبدأ القدرة على الدفع وتحد من التفاوت في توزيع الدخل.
3. تعزيز مبدأ الشفافية والوضوح في النصوص والإجراءات الضريبية بما يحد من الاجتهاد الإداري غير المنضبط.
4. دعم كفاءة الإدارة الضريبية من خلال التدريب المستمر وتوظيف التقنيات الحديثة في التحصيل والرقابة.
5. تكريس الوعي الضريبي لدى المكلفين عبر برامج توعوية تساهم في تعزيز الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع.

قائمة المراجع:

- ١- سورة البقرة من الآية (٢٨١).
- ٢- سورة الحشر الآية (٧).
- ٣- إبراهيم بدر شهاب: معجم مصطلحات الإدارة العامة، دار البشير ومؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ، عام ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ .
- ٤- عبدالغني عبده عبدالغني: الاثار التنموية والاستمرارية للنظام التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم الاقتصاد فرع بنهاء، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٣ .
- ٥- عبد الله الصعيدي: دور الضرائب على الدخل في مصر في تمويل الانفاق العام بمصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠ .
- ٦- حسام عبد العزيز هلال محمد: الدور الاجتماعي للضريبة، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، مقدمة الى قسم الاقتصاد والمالية، جامعة بنهاء، مصر، ٢٠١٨ م.
- ٧- مؤيد جميل محمد ميالة : علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية نابلس - فلسطين ٢٠٠٦ م.
- ٨- العربي مجيدي: المالية العامة الإسلامية، محاضرات السنة الثانية، علوم إسلامية، جامعة المسيلة، ، دون تاريخ نشر).
- ٩- الدستور اليمني وبعض من الدساتير العربية والأجنبية.
- ١٠- محمد علي عوض الحراري: التشريع الضريبي اليمني ((احكام قانون ضرائب الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م ، مكتبة خالد بن الوليد صنعاء ، ٢٠١٤ .
- ١١- عبدالهادي مقبل: بحث حول الاثار الاجتماعية للضريبة على الدخل مجلس الشعب المصري ، مركز البحوث البرلمانية، مايو ٢٠٠٣ .

12-) Margaret Wilkinson, Taxation, Macmillan, London, 1992, p. 17

13-) Graham C. Hockley, Public Finance an Introduction, op cit, p. 140)